

Distr.: General
13 March 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

التقرير العاشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (A/55/763) المقدم عملاً بمقرري الجمعية العامة ٤٦٦/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ و ٤٧٥/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد اجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بعد أن أعلن السيد روبرت إدوارد تيرنر في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن هبة بقيمة بليون دولار دعماً لقضايا الأمم المتحدة، أنشئ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في ١ آذار/مارس ١٩٩٨ للعمل مع مؤسسة الأمم المتحدة United Nations Foundation Inc. وجرى في هذا الصدد توقيع اتفاق في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة أدرج نصه في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (A/53/700، المرفق).

٣ - وفيما يتعلق بالاتفاق، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري حالياً استعراض لاتفاق العلاقة بين المؤسستين بمشاركة من المراقب المالي ومكتب الشؤون القانونية. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن الاستعراض سيقدم، بعد وضعه في صيغته النهائية، إلى الجمعية العامة للعلم.

٤ - وقد ذكر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ أنه جرت برجة ما مجموعه نحو ٧٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٠ (انظر A/55/763، الموجز). وكما هو مبين في التقرير، فقد كانت حافظة برامج الصندوق تتضمن ١٦٩ مشروعاً في نهاية عام ٢٠٠٠ بتكلفة كلية قدرها ٣١١,٨ مليون دولار تقريباً (المرجع نفسه، المرفق). وقد وردت في التقرير أيضاً تفاصيل تتعلق بالمشاريع وحالة كل مجال من مجالات الأطر البرنامجية الأربعة (المرجع نفسه، الفقرات من ٥ إلى ٣٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمانين جولة تمويل قد نظمت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (المرجع نفسه، الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢)، منها ثلاث في عام ٢٠٠٠. ويتوخى تنظيم اثنتين من جولات التمويل في آذار/مارس و تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وأن يتم النظر في مجالين برنامجيين في كل جولة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣).

٥ - كما تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٦٣,٤ مليون دولار من المبلغ المذكور أعلاه المعتمد حتى الآن ومجموعه ٣١١,٨ مليون دولار تمثل مساهمات من مصادر أخرى، ومن أمثلة ذلك مبلغ ٥٠ مليون دولار مقدم عن طريق شراكة أخرى مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، من أجل مبادرة القضاء على شلل الأطفال (المرجع نفسه، الفقرة ٧). وبهذا يبلغ صافي الأموال الموجودة لدى مؤسسة الأمم المتحدة حتى الآن ٢٤٨,٤ مليون دولار.

٦ - وقد قدم أحدث تقرير للجنة الاستشارية عن الصندوق إلى الجمعية العامة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ (A/53/7/Add.11). إلا أن اللجنة تستعرض سنويًا التكاليف الإدارية للصندوق وتقدم تعليقاتها إلى الأمين العام. وقد أرفقت بهذا التقرير (انظر المرفقين الأول والثاني) آخر رسالتين موجهتين من رئيس اللجنة الاستشارية، باسم اللجنة، إلى الأمين العام. كما أرفقت اللجنة معلومات ووفيت بها، عند الاستفسار، بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (انظر المرفق الثالث). وقد أكدت اللجنة، أثناء نظرها في تقديرات التكاليف الإدارية لعام ٢٠٠١، على الحاجة إلى توخي المزيد من الدقة في المعلومات المعروضة في الميزانية وتقديمها في توقيت أنسب.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين الحالي للصندوق يتألف من ٧ موظفين من الفئة الفنية و٧ موظفين من فئة الخدمات العامة، منهم موظف برتبة مد-٢ هو المدير التنفيذي الذي هو مسؤول مباشرة أمام الأمين العام. وتشير اللجنة إلى أنها قد ذكرت، في آخر تقرير لها عن الصندوق، أنها تعترض إعادة النظر في جعل وظيفة المدير التنفيذي برتبة أمين عام مساعد بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك في سياق دراستها للميزانية الإدارية للصندوق الاستثنائي لعام ٢٠٠٠ (A/53/7/Add.11، الفقرة ١٠).

٨ - وقد أعادت اللجنة الاستشارية النظر في رتبة هذه الوظيفة في ذلك السياق وأعربت في رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة من رئيس اللجنة إلى الأمين العام، عن موافقتها على أن تكون وظيفة المدير التنفيذي برتبة مد - ٢. كما وافقت اللجنة في سياق نظرها في تقديرات التكاليف الإدارية للصندوق لعام ٢٠٠١ (انظر المرفق الثاني)، على الاقتراح الداعي إلى أن يمول الصندوق الاستئماني ١٨ وظيفة (١ برتبة مد-١، و ٢ برتبة ف-٥، و ٦ برتبة ف-٤، و ٩ من فئة الخدمات العامة)، بزيادة قدرها ٤ وظائف (٢ برتبة ف-٤، و ٢ من فئة الخدمات العامة)، وذلك بالنظر إلى زيادة حجم العمل الناجمة عن زيادة عدد المشاريع في الأطر البرنامجية الأربعة.

٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام (A/55/763). وستقدم اللجنة تعليقات إضافية في سياق المعلومات الإضافية التي ستدرج في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقديرات التكاليف الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لعام ٢٠٠١.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع التكاليف الإدارية للصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠١ يقدر بمبلغ ٥٧٨ ٠٠٠ دولار بزيادة قدرها ٩٧٨ ٢٠٠ دولار عن مجموعها لعام ٢٠٠٠ وهو ١ ٥٩٩ ٨٠٠ دولار.

وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح فيما يتعلق لعام ٢٠٠١ أن يمول الصندوق الاستئماني ١٨ وظيفة (وظيفة برتبة مد-٢ ووظيفتان برتبة ف-٥ وست وظائف برتبة ف-٤ وتسع وظائف من فئة الخدمات العامة)، بزيادة أربع وظائف (اثنتان برتبة ف-٤ واثنتان من فئة الخدمات العامة).

واللجنة الاستشارية غير راضية عن عرض تقديرات الميزانية. فقد أكدت اللجنة الاستشارية مرارا أن جميع تقديرات النفقات، أيا كان مصدر تمويلها، ينبغي أن تخضع لنفس الاشتراطات الصارمة للتحليل وبيان المبررات. ولما كان الصندوق قد أصبح اليوم قائما على أسس متينة، فإن اللجنة الاستشارية تنتظر أن تكون طريقة عرض الميزانية مستقبلا متفقة مع الممارسة المعتادة التي تسير عليها الأمم المتحدة.

وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه تم إدخال تغييرات على آلية التمويل من أجل تعديل الميزانية التشغيلية للصندوق لمراعاة حجم العمل الإضافي. إلا أن اللجنة لم تُواف بأحكام الترتيب الجديد. ومن اللازم للغاية أن تحصل اللجنة على نص اتفاق مكتوب حتى تطمئن على أن هناك أموالا لتغطية النفقات المقترحة.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن واحدة من الوظائف التي برتبة ف-٤ خاصة بموظف برامج في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان الذي هو مجال جديد. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه سيجري في عام ٢٠٠١ تطوير نطاق المجال البرنامجي الجديد تطويرا كاملا. وترى اللجنة الاستشارية أنه لن يتسنى معرفة حجم العمل الإضافي بصفة مستمرة إلا بعد وضع هذا البرنامج في صيغته النهائية.

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد وضع عددا من التوصيات التي ستؤدي، في حالة تنفيذها، إلى زيادة كفاءة الصندوق الاستثماري. وكان ينبغي أن تتضمن تقديرات الميزانية معلومات عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغا قد خُصص لرصد وتقييم المشاريع بواسطة الصندوق الاستثماري. ورغم إدراك اللجنة لضرورة قيام الصندوق بمزيد النشاطين، فإن القلق يساورها لعدم وجود تفرقة واضحة بين مهام الرصد والتقييم التي تقوم بها الأمانة العامة ومهام الرصد والتقييم التي يقوم بها الشركاء المنفذون. وتأمل اللجنة، في هذا الصدد، أن يتم توخي العناية لتفادي ازدواجية الجهود.

ولما كانت اللجنة الاستشارية لم تتلق تقديرات الصندوق إلا في الأسبوع الأخير من دورتها المعقودة في الخريف، فلم تُنح للجنة الفرصة لمواصلة استفساراتها فيما يتعلق باقتراحاتكم.

وبالنظر إلى هذه الظروف، ستعود اللجنة إلى تناول هذا الموضوع في دورتها الشتوية، في سياق نظرها في الميزانية السنوية للصندوق الاستثماري.

(توقيع) ك. س. م. مسيلي
الرئيس

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقديرات التكاليف الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لعام ٢٠٠١. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى أنها قد نظرت في هذه التقديرات في بادئ الأمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وأنها أوضحت في رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إليكم من رئيس اللجنة أنها "غير راضية عن عرض تقديرات الميزانية"، مؤكدةً أن "جميع تقديرات النفقات، أيا كان مصدر تمويلها، ينبغي أن تخضع لنفس الاشتراطات الصارمة للتحليل وبيان المبررات"، وأنها تنتظر أن تكون طريقة عرض الميزانية مستقبلاً "متفقة مع الممارسة المعتادة التي تسير عليها الأمم المتحدة". كما أوردت اللجنة الاستشارية في تلك الرسالة مجموعة من الملاحظات والتوصيات وذكرت أنها "ستعود إلى تناول هذا الموضوع في دورتها الشتوية".

وترحب اللجنة بالمعلومات الواردة في ضميمة للرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة من مدير مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات والتي راعت ملاحظات وتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في رسالتها المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المذكورة أعلاه، مثل طلبها تقديم معلومات عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوضيح لرصد وتقييم الأنشطة بواسطة الصندوق. وتطلب اللجنة أن تدرج هذه المعلومات الوافية في عرض الميزانية مستقبلاً مشفوعةً بالتحليل وبيان المبررات، وفي شكل يتفق مع الممارسات التي درجت عليها الأمم المتحدة في وضع الميزانيات.

وبالنظر إلى العدد المتزايد من المشاريع المشمولة بكل إطار من الأطر البرنامجية الأربعة، وإلى زيادة حجم العمل اللازم فيما يتعلق بصياغة البرامج وتقدير ميزانياتها واستعراضها وتقييمها، توافق اللجنة على أنه هناك حاجة إلى ٤ وظائف إضافية لعام ٢٠٠١ (٢ برتبة ف-٤ و ٢ من فئة الخدمات العامة).

بيد أن اللجنة قد لاحظت أن وظيفة المدير التنفيذي قد عُرضت في الجدول ٢ من المعلومات التكميلية على أنها برتبة أمين عام مساعد. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى الرسالة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الموجهة إليكم من رئيس اللجنة الاستشارية والتي ذُكر فيها أن اللجنة قد وافقت، بعد أن أجرت استعراضاً للمسألة، على أن تكون وظيفة المدير التنفيذي برتبة مد-٢.

وفيما يتعلق بأحكام آلية التمويل، فقد زُودت اللجنة بنسخة من الرسالة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى المدير التنفيذي للصندوق والتي أكدت الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وهو تحديد الميزانية التشغيلية للصندوق لعام ٢٠٠١ بمبلغ ٢ ٥٧٨ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعديل الاتفاق الخطي بين الصندوق ومؤسسة الأمم المتحدة، فقد أُخبرت الأمم المتحدة بأنه يجري استعراض لهذه المسألة يشارك فيه المراقب المالي ومكتب الشؤون القانونية. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أن من اللازم جدا أن تحصل اللجنة على نسخة من الترتيب الجديد متى وُضع في صيغته النهائية.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ذكر في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام (A/55/763) وهي مقتنعة باستصواب أن يجري في القريب العاجل تقييم نتائج وآثار المشاريع التي جرى تنفيذها، حتى يتسنى تقييم ما أُحرز من تقدم ليس في الأطر البرنامجية المختلفة فحسب، بل أيضا في تحديد المجالات التي ربما تحتاج إلى مزيد التحسين أو التكامل بين الأطر البرنامجية.

(توقيع) ك. س. م. مسيلي
الرئيس

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨

يرد بيان بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة^(أ) في التقرير الأول عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(ب) وقد اتخذ الصندوق تدابير إضافية لزيادة تعزيز تنفيذه للتوصيات مستقبلاً. وفيما يلي وصف لهذه التدابير.

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	تنفيذ الصندوق لهذه التوصيات
(أ) أن يُلزم الصندوق الشركاء المنفذين بالوفاء بشرط تقديم تقارير فصلية عن استخدام الأموال في غضون الـ ٣٠ يوماً المطلوبة بعد نهاية الفصل (الفقرة ٤١)	كان الصندوق، بالتشاور مع مؤسسة الأمم المتحدة، يمتنع عن تقديم الأموال في الحالات التي كانت فيها التقارير الفصلية عن استخدام الأموال تتأخر عن الموعد المقرر لها. وسيجري اتباع هذا الإجراء بصورة أكثر انتظاماً وتأكيداً بعد نشر الدليل الإجرائي للصندوق في عام ٢٠٠١.
	وفضلاً عن ذلك، كان الصندوق يؤكد بانتظام لشركائه المنفذين، شفويًا وخطياً على السواء، أهمية تقديم التقارير الفصلية في مواعيدها، لما ينطوي عليه ذلك من فائدة لجميع من يهمهم الأمر.
	وتضمن جدول أعمال اجتماعي المنسقين اللذين عقدا في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ مناقشات بشأن متطلبات تقديم التقارير (تشمل كلا من التقارير المالية والمرحلية).
	وكإجراء تشغيلي معتاد منذ نهاية عام ١٩٩٩، تُرسل إلى جميع الشركاء المنفذين قبل حلول المواعيد المقررة لتقديم التقارير الفصلية إخطارات بشأن متطلبات التقديم يُطلب فيها إليهم تقديم التقارير في مواعيدها؛ كما ترسل إخطارات تذكير إلى المكاتب التي تظل متأخرة في تقديم تلك التقارير.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥، (A/55/5)، المجلد الأول، الفصل الثاني.

(ب) A/55/380.

(ب) أن يرصد الصندوق عن كُتب تقديم التقرير المتعلق بحالة تنفيذ المشاريع من جانب الشركاء المنفذين (الفقرة ٤٩)

في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أبلغ مدير البرامج بالصندوق رؤساء الوكالات بالجدول الزمني المنقح والمواصفات التفصيلية لتقديم التقارير المرحلية الدورية والنهائية. وكما هو الحال بالنسبة للتقارير الفصلية عن استخدام الأموال، تشكل إخطارات التذكير والمتابعة إجراءات تشغيلية معتمدة. وستابع الصندوق الأمور عن كُتب في عام ٢٠٠١ للتأكد من الوفاء باشتراطات الإبلاغ المنفق عليها. وكان اجتماع المنسقين الذي عقد في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ الخطوة الرئيسية الأولى في هذا الاتجاه.

أُتفق في اجتماع المنسقين الذي عقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على أن يكون "وعد البدء" هو الموعد الذي تتلقى فيه الوكالات تحويلات نقدية في مقرها.

(ج) أن يدرج الصندوق في تقارير ووثائق المشاريع معلومات واضحة عن التواريخ المعتمدة والفعلية لبدء المشاريع ومدتها (الفقرة ٥٣)

في أعقاب نشر الجدول الزمني المنقح الذي يبين متطلبات تقديم التقارير المرحلية في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ناقش الصندوق مع المنسقين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وشباط/فبراير ٢٠٠١، الحاجة إلى تقارير مرحلية نصف سنوية مقتضية ترفق بالتقارير الفصلية عن استخدام الأموال. ويتوقع أن تُوضع مبادئ توجيهية لهذا الغرض في النصف الأول من عام ٢٠٠١، وأن يجري، مع مراعاة التعديلات التي أدخلت على طريقة تقديم التقارير اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٠، توزيع تلك المبادئ التوجيهية على الشركاء المنفذين في أنسب وقت ممكن، بهدف تعظيم أثر التدابير الجديدة.

(د) أن يعدّل الصندوق التقارير الدورية لاستخدام الأموال لتشمل تقييماً لدرجة إنجاز الأهداف المحددة للمشروع (الفقرة ٥٣)

وقد أُدرج هذا المفهوم في مسودة اشتراطات تحديد شكل المشاريع التي وزعت على المنسقين في شباط/فبراير ٢٠٠١.

(هـ) أن يقوم الصندوق بإنشاء احتياطي تشغيلي (الفقرة ٥٦).

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلب الصندوق رسمياً من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تنفيذ هذه التوصية.

لا يلزم اتخاذ أي إجراء إضافي في الوقت الراهن.

(و) أن يقيم الصندوق اتصالاً بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وخزانة الأمم المتحدة لاستعراض الترتيبات المصرفية لحساب الصندوق الاستئماني الخاص بالصندوق وحساب الدعم البرنامجي لكفالة انعكاس حالة النقدية بالنسبة للصندوقين على النحو الصحيح (الفقرة ٦٠)

تنفيذ الصندوق لهذه التوصيات	توصيات مجلس مراجعي الحسابات
في اجتماع المنسقين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قرر الصندوق التدابير التالية:	(ز) أن يتخذ الصندوق الإجراءات اللازمة للحد من التأخيرات في التمويل (الفقرة ٤٧)
- فرض مدة محددة يتم في غضونهما وضع الصيغة النهائية لوثائق المشاريع بعد موافقة المجلس	
- الاستعاضة عن نظام مرفق وضع المشاريع بوثيقة وحيدة للمشروع (أصدر الصندوق مشروع بيان بالمتطلبات (انظر الفقرة (د) أعلاه) يؤيد هذا التغيير)	